



MAISON
DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق بحث - رقم ٣ - حزيران ٢٠١٨

الحكم البديل - المجموعات المسلحة غير الحكومية وعمليات إعادة إعمار العراق

إيزادورا غوتس



Konrad
Adenauer
Stiftung

ملاحظة: إن مضمون هذه
الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي
الرسمي لمؤسسة كونراد آديناور
ولمؤسسة بيت المستقبل. وعليه،
فإن مسؤولية المعلومات والآراء
الواردة فيها تقع على عاتق
الكاتب وحده

الحكم البديل – المجموعات المسلحة غير الحكومية وعمليات إعادة إعمار العراق

تُعتبر عملية إعادة الإعمار تقليدياً مسألة استثمارات وقروض أجنبية. والجدل الدائر حول إعادة إعمار العراق ما بعد فترة الصراعات ليس مختلفاً. فبعد إلحاق الهزيمة العسكرية بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، تسعى بغداد الآن للحصول على مساعدات مالية دولية لعملية إعادة إعمار العراق. جمع مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي عقد في الكويت في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ مانحين دوليين وتمكّن من تأمين أكثر من ٣٠ مليار دولار للمناطق المتأثرة بالحرب ضد داعش.^١

لكن تحديد العقبات الرئيسية أمام تعافي العراق أمر لا يقل أهمية عن تأمين الأموال الضرورية لإعادة الإعمار. فالعراق عالق حالياً في فخ دوري حيث يعزز الفقر والفساد والعنف بعضهم بعضاً. هذا المأزق كان نتيجة مباشرة لعملية بناء الدولة القوية منذ عام ٢٠٠٣ والفراغ السياسي والأمني الذي ظهر مع الوقت في أجزاء مختلفة من البلاد.

بعد عقود من الحرب، باتت أجزاء من العراق مدمرة بالكامل. ويعيش حوالي ثُمس السكان تقريباً تحت خط الفقر، حيث يقول ٧٥٪ من العراقيين إن الفقر هو أكبر مشكلة في البلاد.^٢ وفي العديد من الأماكن، تقدم الخدمات

١ شيمطلي، ماهر، حجاجي، أحمد: «الحلفاء يَعدون العراق بمبلغ ٣٠ مليار دولار، وهو مبلغ بعيد عما تتمناه بغداد»، رويترز (على الإنترنت)، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): «بيان حقائق البلدان: العراق»، ٢٠١٤.

الأساسية بشكل سيء، هذا إن كانت متوفرة^٢. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من النمو الثابت لإجمالي الناتج المحلي منذ العام ٢٠١٤ والزيادة في إنتاج النفط، يبدو أن الفقر في العراق يزداد سوءاً بسبب عدم تحقيق ربح فردي من الإيرادات. وعلى الرغم من تخصيص مبلغ ضخم من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق العام، فإن معظمه إما يركز على رواتب الدفاع أو الإدارة العامة، مما يؤدي إلى تهميش الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وتفتقد برامج الرعاية الاجتماعية إلى الاستهداف الجيد والفعالية، مما يحدث فجوات كبيرة في التعليم والصحة والصرف الصحي، وأكثر من ذلك^٤. وهناك نقص كبير في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، مثل المدارس والمستشفيات والطرق والشبكات الكهربائية وشبكات المياه. سوف تتفاقم هذه المشكلة مع بدء عودة النازحين إلى منازلهم عندما يجدون أن منازلهم والبنية التحتية العامة لا تزال مدمرة. وسوف يؤدي عدم إعادة بناء البنية التحتية إلى جعل النمو الاقتصادي الحقيقي أكثر صعوبة وإطالة مدة الأزمة الإنسانية وزيادة عدم الرضا العام^٥.

في حين أن بعض الحرمان كان نتيجة مباشرة للحرب والأزمة الإنسانية التي تبعت ذلك، غير أن الكثير منه هو ناتج عن الفساد، إذ يحتل العراق المركز ١٦٦ من ١٧٦ على مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، وتراجع مركزه

٣ قدر البنك الدولي في ٢٠١٣-٢٠١٤ أن ٥٢ بالمئة فقط من الناس مرتبطون بشبكة مياه عامة مستقرة، و ٢٢،٤ بالمئة فقط يمكن أن يعتمدوا على الكهرباء العامة، و ١١ بالمئة فقط لديهم حسابات مصرفية، و ٤ بالمئة لديهم إمكانية الحصول على قروض رسمية، انظر يحيى، مها: «صيف سخطانا: الطوائف والمواطنون في لبنان والعراق»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (على الإنترنت)، حزيران/يونيو ٢٠١٧.

٤ البنك الدولي: «نظرة عامة على الإنفاق العام في جمهورية العراق: نحو إنفاق أكثر كفاءة من أجل تقديم خدمات أفضل»، دراسات البنك الدولي (على الإنترنت)، ٢٠١٤.

٥ في الموصل، على سبيل المثال، تم تدمير ٧٥ بالمئة من الطرق، و ٦٥ بالمئة من الشبكات الكهربائية، ومعظم الجسور، والبنية التحتية للمياه، وتحتاج إلى إعادة بنائها. انظر مها يحيى: «النظر إلى ما وراء الموصل، الديوان»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (على الإنترنت)، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

إلى الترتيب ١١ على مؤشر ممارسة الأعمال التجارية للبنك الدولي في عام ٢٠١٧،^٦ ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٩٥ بالمئة من الرشوة لا يتم الإبلاغ عنها.^٧ وهذا يخلق كميات هائلة من الروتين الحكومي للاقتصاد المحلي، مما يؤثر سلباً على السكان المدنيين ويُطيل أمد الفقر. وفي حين أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عن خطته للتصدي للفساد، لكن النظام السياسي والاقتصادي لا تزال تتحكم به الانتماءات وشبكات الرعاية والمحسوبية، ويتسرب إلى القطاع الاقتصادي ويؤثر على سبل العيش اليومية. وأصبحت الحياة الاقتصادية في العراق ممارسة سياسية للسلطة والنفوذ - على حساب الحكم الفعال.^٨

ويعمل العنف الطائفي سبباً رئيسياً آخر لعدم الاستقرار في العراق. ففي عام ٢٠١٦، أدرج مؤشر الإرهاب العالمي العراق كأخطر بلد في العالم من حيث الوفيات والإصابات والأضرار والحوادث. ويشكل عدم الاستقرار الناجم عن العنف أحد أكبر العقبات أمام التنمية - إذ يؤثر على رأس المال البشري وسبل العيش ويتحول إلى تربة خصبة للنشاط الاقتصادي غير القانوني ويجعل الاستثمار الأجنبي ضعيفاً، بينما يساهم في استدامة الانقسامات الاجتماعية والسياسية.^٩ وبالنظر إلى أن الجزء الأكبر من العنف في العراق يعود سببه إلى الطبيعة الطائفية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن المصالحة الوطنية لا غنى عنها لعملية إعادة الإعمار التي تدوم طويلاً.

٦ البنك الدولي: «سهولة ممارسة أنشطة الأعمال»، حزيران/يونيو ٢٠١٧.

٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): «صفحة حقائق البلدان: العراق»، ٢٠١٤.

٨ مها مجي: «صيف سخطنا: الطوائف والمواطنين في لبنان والعراق»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (على الإنترنت)، حزيران/يونيو ٢٠١٧.

٩ فيرنون، فيل: «تصحيح التوازن: لماذا نحتاج إلى المزيد من بناء السلام في عالم متقلب»، تحذير دولي (على الإنترنت)، أيلول/

سبتمبر ٢٠١٧.

يتفاقم هذا الفخ الدوري من خلال وجود عدد كبير من الجماعات المسلحة غير الحكومية في العراق^{١٠}. لقد أدى الفساد المتفشي والحكم العام السيء إلى فراغ بالسلطة في العراق كان يُملأ مراراً وتكراراً من قبل المجموعات المسلحة، مثل الميليشيات والقوات القبلية والجماعات شبه العسكرية. أصبحت هذه التنظيمات جهات محورية في الشؤون المحلية، وشاركت في الحكم البديل أينما وُجدت. وهكذا، تولّت أنشطة هي عادة من مسؤولية الدولة. وعلى الرغم من أن بعضها، مثل الحشد الشعبي، أصبحت رسمياً مدججة في جهاز الأمن العراقي، إلا أنها تبقى مستقلة فعلاً وتمارس السيطرة على الأرض والموارد والاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من أنها كانت ضرورية في محاربة داعش، لكن سيطرتها على الديناميكيات المحلية تشكل تحدياً أمام عملية إعادة الإعمار بعد الهزيمة العسكرية لداعش. أولاً، لأن الجماعات المسلحة غير الحكومية في العراق قائمة على خطوط عرقية- طائفية وليست شاملة للجميع بطبيعتها. وثانياً، لأنها طورت آليات بديلة للحكم تضعف الدولة إلى حد كبير. لذلك فإن أي خطط مستقبلية للتنمية وإعادة الإعمار في العراق يجب أن تأخذ في الحسبان نفوذ وقوة هذه الجماعات المسلحة غير الحكومية.

صعود الجماعات المسلحة في العراق

ليس من المستغرب أن تنمو الجماعات المسلحة في العراق في السنوات التي تلت الغزو الأميركي. عندما أزلت الولايات المتحدة صدام حسين من السلطة في

١٠ تُعرّف الجماعات المسلحة غير الحكومية في العراق، لأغراض هذا البحث، على أنها قوات خاضعة لسيطرة الدولة (حشد) وقوات غير حكومية (القوات القبلية والعصابات الإجرامية التي انبثقت من فراغ السلطة والفوضى في أماكن مثل البصرة والموصل). وهي تختلف أيضاً في الطبيعة العرقية والطائفية، إذ أن فصائل الحشد تضم أحزاباً من الأقليات مثل السنة (هاشد الأشعري)، والتركمان، والشبك، والآشوريين، والكلدانيين (كثائب بابل)، والمسيحيين. انظر ديزسي - هورفات، أندراس، غاستون، إريك: «العراق وداعش: الجهات شبه الحكومية، والقوات المحلية، وسياسات السيطرة الصغيرة النطاق»، المعهد العالمي للسياسة العامة

عام ٢٠٠٣، تمّ تفكيك جهاز الدولة بالكامل، وكذلك قوات الأمن العراقية، التي كانت الجهة الرئيسية المسؤولة عن توفير الأمن وفرض سيادة القانون في العراق. وليس من المستغرب أيضاً أن تستغل المجموعات المحرومة هذا الفراغ لتغيير ميزان القوى لصالحها.^{١١} أصبح النشطاء مسلحين بعد عقود من القمع في ظل النظام البعثي الذي خلق أعداداً لا تعد ولا تحصى من جماعات المقاومة الشيعية مثل منظمة بدر وجيش المهدي التابع للصدر. وخلال سنوات العنف والصراعات الداخلية، ظهرت أو انشقت مجموعات صغيرة لتتحول إلى عناصر مستقلة قوية مثل حركة حزب الله النجباء وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي. وكان نظام تقاسم السلطة الجديد القائم بعد عام ٢٠٠٣ لا مركزياً عن قصد ولصالح المجموعات التي عانت من الظلم لسنوات طويلة. وبعد وصول المجموعات المضطهدة سابقاً إلى السلطة في بغداد، أصبحت الميليشيات التابعة لها شرعية وتم دمجها في الدولة. مع تحول هذه الميليشيات الشيعية والكردية إلى مجموعات شبه عسكرية وحرس وطني إقليمي، تحول السكان السنّة المحرومون على نحو متزايد إلى القوات القبلية أو قوات الصحوة لتوفير أمنهم الخاص، وهي عملية رعاها الأميركيون الذين كانوا يحاولون مواجهة تنظيم القاعدة المتنامي النفوذ منذ عام ٢٠٠٦،^{١٢} في نهاية المطاف، وحثت الحرب ضد داعش الجماعات المسلحة لأنها أصبحت ركائز أساسية في تحرير البلد، وأصبح الانضمام إليها الطريقة الأكثر فعالية للدفاع عن مصالح المجموعة العرقية أو الطائفية للفرد وتوفير الأمن المحلي عندما فشلت الحكومة المركزية في القيام بذلك.

وُلدت المجموعات المسلحة في العراق من الفوضى، لكن النظام السياسي

١١ بوبون ماركوس إي: «مشروع بناء الدولة العراقية: هشاشة الدولة وفشل الدولة وعقد اجتماعي جديد»، في المجلة الدولية للدراسات العراقية المعاصرة، المجلد ٦، العدد ٣، الصفحات ٢٧٩-٢٨١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٢ منصور، ريناد: «صعود رجال الميليشيات»، مراجعة القاهرة للشؤون العالمية (على الإنترنت)، ٢٠١٧.

الطائفي بشكل متزايد هو الذي أضفى عليها الطابع المؤسسي. عمّد النظام البعثي لصدام حسين طيلة عقود إلى تهميش المجموعات الطائفية الأخرى من أجل تأمين سلطته.^{١٣} وعند الإطاحة بصدام حسين، كانت الهوية الطائفية والعرقية هي التي تحدد الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. استخدمت حكومة نوري المالكي التي يهيمن عليها الشيعة (من عام ٢٠٠٦ فصاعداً) والسياسيون السنة وحكومة إقليم كردستان الخطاب الطائفي لتوطيد سلطتهم وتعبئة دوائرهم الانتخابية. وساهم الصراع على السلطة الإقليمية بين إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا وكذلك الحرب الأهلية السورية في زيادة التطرف في سياسات العراق.^{١٤} وبما أن الجماعات المسلحة كانت تستفيد من الطائفية، من المنطقي أن تعمل على إطالة أمدها، وتلبية الاحتياجات بنفس الطريقة. وكان قبول تنظيم داعش من قبل العديد من المجتمعات السنية مثلاً رهيباً عن مدى انتشار السياسة الطائفية المضلّلة في العراق. وبالرغم من وجود العديد من العوامل الأخرى التي أدت إلى تنظيم داعش، إلا أن غياب المقاومة التي واجهها التنظيم في العديد من المناطق السنية عام ٢٠١٤ كان في جزء كبير منه نتيجة اعتقاد هؤلاء السكان بأنهم سيكونون أفضل حالاً مع تنظيم داعش من حكومة يهيمن عليها الشيعة في بغداد.^{١٥}

لكنه من الخطر اختزال الوضع بالاعتقاد أن شرعية وسلطة المجموعات المسلحة تنبع كلياً من الطائفية. فهذه المجموعات مترسخة في المجتمع العراقي بطريقة مختلفة قليلاً عن بعضها، ويمكن وصفها بشكل أفضل «كحركات اجتماعية

١٣ ثوربر ، تيشيس: «الميليشيات كحركات اجتماعية وسياسية: دروس من الجماعات الشيعية العراقية المسلحة»، في الحروب

الصغيرة والتمردات، المجلد ٢٥، العدد ٦-٥، الصفحات ٩٠٠-٩٢٣، تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٤

١٤ القرعاوي، حارث حسن: «العلاقات الطائفية والصراع الاجتماعي-السياسي في العراق. التحولات السياسية والاجتماعية في

العالم العربي»، تحليل ISPI العدد ٢٠٠ (على الإنترنت)، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١٥ ريفكين ، مارا: «العقد الاجتماعي لداعش: ما تقدمه الدولة الإسلامية للمدنيين. مقتطفات من الربيع العربي بعد خمس

سنوات»، الشؤون الخارجية (على الإنترنت)، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

سياسية»^{١٦}. فمقتدى الصدر، على سبيل المثال، أعطى صورة عن نفسه كمحامي العراقيين المحرومين من خلال الاستفادة من إرث والده وشبكاته الاجتماعية والدينية. أنشأ الصدر حركة تتعدى مجرد الميليشيا البسيطة، وبدلاً من ذلك، يُنظر إليه على أنه يمثل الطبقة الدنيا الشيعية.^{١٧} على هذا الأساس، فاز بأكثرية المقاعد البرلمانية في الانتخابات العراقية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، حيث حشد قواعده الانتخابية بشكل رئيسي في بغداد والمحافظات الشيعية في جنوب العراق. وعلى نحو مشابه، وفي المناطق السنيّة في الأنبار ونيوى، تتجدّد المجموعات المسلحة السنيّة في الهيكليات القبلية. يُشار إلى هذه المجموعات التي تعمل بشكل أساسي تحت راية الحشد الشعبي، باسم «حشد العشائر»، وتتلقى الدعم من زعماء القبائل السنية المحليين مثل المحافظ السابق أثيل النجيفي.^{١٨} وعبارة «وحدة الحشد الشعبي» بحد ذاتها هي مظلة لعدد لا يحصى من الميليشيات المعترف بها من الدولة. وتتألف من أكثر من ٦٠ مجموعة شبه عسكرية مختلفة يصل عدد مقاتليها إلى حوالي ١٤٠,٠٠٠. وفي حين أن غالبيتها من الشيعة، لكن هذه المجموعات تضم وحدات من مختلف الجماعات العرقية - الطائفية التي هي قوات أمنية محلية صغيرة مثل التركمان والسنة واليزيديين. والتميز المهم الآخر بينها هي أنها ليست جميعها مدعومة من إيران، حتى ضمن الوحدات الشيعية. تختلف هذه المجموعات من حيث تاريخها وتطورها وأهدافها، مما يجعل من الضروري عدم الخلط بينها وبين

١٦ القرعاوي، حارث حسن: «العلاقات الطائفية والصراع الاجتماعي-السياسي في العراق. التحولات السياسية والاجتماعية في

العالم العربي»، تحليل العدد ٢٠٠ (على الإنترنت)، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١٧ علاء الدين، رانج: «هل يمكن أن يكون مقتدى الصدر أفضل أمل للعراق وللمنطقة؟ الجغرافيا السياسية الجديدة للشرق

الأوسط»، بروكينغز، مركز (على الإنترنت)، آب/أغسطس ٢٠١٧.

١٨ غاستون، إيريك: «القوات العشائرية السنية»، المعهد العالمي للسياسات العامة، تقرير (على الإنترنت)، آب/أغسطس

الكتلة المتجانسة والمترابطة.^{١٩}

ساهم دور المجموعات المسلحة في هزيمة داعش في تعزيز شعبيتها، وغالباً بما يتجاوز الحدود العرقية والطائفية. ففي المناطق السنية مثل الموصل والأنبار، تحظى العديد من وحدات الحشد الشعبي بالاحترام والتقدير لدورها في تحرير المناطق. وفقاً للمعهد الديمقراطي الوطني، حصلت وحدات الحشد الشعبي على تأييد غير مسبوق بلغ نسبة ٧٤٪ في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك موافقة ٦٠٪ في الأجزاء الغربية من العراق، وغالبيتها من السنة. أظهر الاستطلاع أن الناس أصبحوا بشكل متزايد أقل قلقاً بشأن الأمن، في حين أن شعبية شخصيات مثل مقتدى الصدر وهادي العامري، زعيم منظمة بدر، ترتفع بشكل كبير،^{٢٠} كما أظهرت نتائج الانتخابات.

الحكم البديل للجماعات المسلحة غير الحكومية

يجب عدم الخلط بين الحكم البديل في العراق اليوم وجماعات مثل حزب الله في لبنان أو القوات المسلحة الثورية في كولومبيا. فالطريقة التي تطورت بها الجماعات المسلحة في العراق مختلفة وخاصة جداً بسياق معين - فهي ليست مثلها واسعة النطاق من حيث الظهور والعمق. والمنافسة الطائفية بين المجموعات المختلفة لا تسمح باحتكار الدعم العام.^{٢١} ففي البصرة، على سبيل المثال، هناك منظمة بدر والحركة الصدرية، وهما تتنافسان للحصول على الدعم في أوساط السكان الشيعة المحليين. في نهاية المطاف، كان التركيز

١٩ فر الخداد: «فهم الحشد الشعبي العراقي». الدولة والسلطة في عراق ما بعد ٢٠١٤»، مؤسسة القرن، تقرير (على الإنترنت)، آذار/مارس ٢٠١٨.

٢٠ المعهد الديمقراطي الوطني: «تحسين الأمن يفتح باب التعاون، مارس - أبريل ٢٠١٧ نتائج المسح»، حزيران/يونيو ٢٠١٧.

٢١ آيزنشتات، مايكل؛ نايتس مايكل: «أحزاب الله مصغرة، حراس الثورة، ومستقبل وكلاء إيران المسلحين في العراق»، حرب الصحور (على الإنترنت)، أيار/مايو ٢٠١٧.

الأساسي لمعظم الجماعات المسلحة منذ عام ٢٠١٤ على محاربة داعش. عدا ذلك، تشارك الجماعات المسلحة في العراق في أشكال معينة من الحكم البديل، الذي سيؤثر على عملية إعادة إعمار العراق في السنوات القادمة.

تقديم الخدمات

شاركت الجماعات المسلحة في العراق على نطاق واسع في أشكال من الحكم البديل، وبالتحديد إنشاء شبكات المساعدة الاجتماعية غير الرسمية. سلطت تقارير من العام ٢٠٠٨ الضوء على هذه الديناميكية، معلنة أن الميليشيات في ذلك الوقت كانت تمارس «شبه احتكار في تقديم المساعدات الواسعة النطاق في العراق»^{٢٢} وكانت تكمل إعانات نظام التوزيع العام، وتساعد في إسكان المهجرين والنازحين، وتتعامل مع الأمور القانونية وتملاً الثغرات في الخدمات التي خلفتها الحكومة المركزية المنهارة. كان هناك تأثير سببي واضح بين تقديم الخدمات والتجنيد خلال تلك الفترة، مما مهد الطريق لوضع مماثل في المستقبل. عندما سقط النظام البعثي عام ٢٠٠٣، سقطت معه بقايا عقده الاجتماعي وأجهزته الأمنية العفنة - وعندما استقر الغبار، لم تكن هناك هياكل قائمة للسقوط عليها - ولا شبكات أمان^{٢٣} وفي هذا السياق من التقلب وعدم اليقين، أصبحت الجماعات المسلحة في العراق هيئات الحكم البديلة.

يؤكد العاملون المحليون في المنظمات غير الحكومية في الموصل أن الجماعات المسلحة، وخاصة جماعات الحشد الشعبي في النجف، تحاول استخدام الغذاء

٢٢ روزن، نيز؛ يونس، كريستيل: «مستأصل الحذور وغير مستقر»، منظمة اللاجئين الدولية (على الإنترنت)، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢٣ بيري كاماك، دوّن، ميشال (وغيرهم): «الكسور العرقية: المواطنون، الدول، والعقود الاجتماعية»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (على الإنترنت)، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

والمساعدات للتأثير على الرأي العام وزيادة شعبيتها.^{٢٤} وفي مدن أخرى محررة مثل الفلوجة، تُعرف جماعات الحشد الشعبي، مثل عصائب أهل الحق، بأنها تقدم مساعدات إنسانية. تستخدم الجماعات المسلحة تقديم الخدمات للحصول على قبول السكان ودعمهم وإخلاصهم. إنها، إذن، استراتيجية سياسية للحشد الشعبي، قبول أجندة سياسية أوسع نطاقاً مع خلق التبعية واجتذاب الاتباع الجدد.^{٢٥} تأتي المجموعات المسلحة لتتولى تشغيل مؤسسات الخدمات أو البنية التحتية ولكسب المال من ما يعتبر، من الناحية النظرية، سلعة عامة. يشتكي السكان المحليون في الموصل من أن الجماعات المسلحة تُنشئ بشكل متزايد خدمات غير رسمية بسبب نقص خدمات الدولة. وتدعي العيادات الصحية في المدينة أنها غالباً ما تشتري لوازمها من الجماعات المسلحة، التي تقوم، كوسيلة لجني الأرباح، بسرقة معداتها وإعادة بيعها.^{٢٦} ومع غياب الدولة عن جهود إعادة الإعمار المحلية، فإن سكان الموصل، كما هو الحال في العديد من المدن العراقية الأخرى، يُتروكون تحت رحمة هذه الجماعات التي تتولى بشكل متزايد تشغيل شبكات تقديم الخدمات.

ميليشيا الصدر هي الجماعة المسلحة التي لديها شبكة المساعدات الاجتماعية الأكثر تنظيماً، ولا سيما في مدينة الصدر والبصرة. على الرغم من أن تقديمها للخدمات قد تضاءل في السنوات الأخيرة أثناء القتال ضد داعش، لكنها تتمتع بتاريخ طويل في تقديم المساعدات الاجتماعية في العراق. سيطر جيش المهدي التابع للصدر على محطات الوقود وسوق جميلة في بغداد وسوق

٢٤ مقابلة الكاتبة مع عبد الله زين العابدين، «تطوع معنا»، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢٥ غرينكوتش، أليكسوس ج.: «الشؤون الاجتماعية كسلاح حرب: كيف تستخدم الجماعات العنيفة غير الحكومية الخدمات الاجتماعية لمهاجمة الدولة»، في دراسات في الصراع والإرهاب، المجلد ٣١، العدد ٤، الصفحات ٣٥٠-٣٧٠، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢٦ مقابلة الكاتبة مع ماثيو شفايتزر، باحث في مركز التعليم من أجل السلام في العراق (EPIC)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

اسطوانات غاز البروبان، ما سمح له بإملاء شروط الوصول إليها والأسعار.^{٢٧} وكذلك، وبعد السيطرة على مدينة الصدر في عام ٢٠٠٤، أقام جيش المهدي مؤسساته الخاصة وسيطر على مراكز الشرطة والمستشفيات وأنشأ بنوك الغذاء ومحكمة قضائية للتعامل مع النزاعات القانونية. وعمل على توفير كل ما كان يفترض أن تقدمه الدولة، بما في ذلك توفير الأمن وفرص العمل وإعادة اسكان المهجرين والنازحين وتقديم الرعاية الطبية والمساعدة المادية مثل البطانيات والملابس.^{٢٨} وفي عام ٢٠٠٨، أنشأ الصدر «مُهدون»، الفرع الجديد لحركته الذي يركز على تقديم الخدمات مثل جمع النفايات والمشاريع المجتمعية في بغداد والجنوب والتي أعاد تكليف معظمها إلى جيش المهدي.

ينظر البعض إلى هذا النوع من تقديم الخدمات كتدبير «لوقف الفجوة» وليس بداية أنظمة للشؤون الاجتماعية ذات هيكلية تنظيمية موازية للدولة بسبب نقص التمويل والقدرة التنظيمية.^{٢٩} ومع ذلك، هناك احتمال أن تصبح الجماعات المسلحة أكثر مشاركة في تقديم الخدمات، لا سيما بعد الانتخابات. كانت حكومة الظل التابعة للصدر بمثابة مزود خدمات فعال في مدينة الصدر لأكثر من عقد من الزمن. ويبقى علينا الانتظار لكي نرى كيف ستؤثر السلطة السياسية المكتسبة حديثاً للصدر في البرلمان العراقي على العلاقة بين توفير الأمن والجموعات المسلحة في السنوات المقبلة.

٢٧ وليامز، فيل: «الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية والأمن الوطني والدولي»، شبكات العلاقات الدولية والأمن (على

الإنترنت)، أث زوريخ، ٢٠٠٨.

٢٨ تورير، تشميس: «المليشيات كحركات اجتماعية سياسية: الدروس من الجماعات الشيعية المسلحة في العراق»، في الحروب الصغيرة والثورات، المجلد ٢٥، رقم ٥-٦، الصفحات ٩٠٠-٩٢٣، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٢٩ مقابلة المؤلف مع اندراس درزي - هورفات، المعهد العالمي للسياسات العامة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

نزعة السيطرة على الأرض واحتكار القوة

في أجزاء من العراق، تتنافس المنظمات المسلحة غير الحكومية مع أجهزة الدولة لتوفير الأمن. وفي الجنوب، حيث كانت القوات المسلحة العراقية غائبة تقريباً بعد انتشارها لمحاربة داعش في وسط وشمال غربي البلاد، تولت الميليشيات والعصابات والقبائل السيطرة غير الرسمية على المدن والمحافظات. وفي بعض المناطق المحررة تحت السيطرة الرسمية لقوات الأمن العراقية مثل محافظتي ديالا وصلاح الدين وأجزاء من كركوك ونينوى، تنعم مجموعات مثل وحدات الحشد الشعبي بحرية الحركة والعمل^{٢٠}.

تعتبر البصرة مثلاً ممتازاً على كيفية مساهمة بيئة ما بعد ٢٠٠٣، وكذلك محاربة داعش، في ظهور الجماعات المسلحة غير الحكومية. دفع سقوط صدام والاحتلال البريطاني لاحقاً للمدينة مقاتلي المعارضة الشيعية المنفيين والقبائل والشباب الساخطين المدعومين من مقتدى الصدر إلى ملء الفراغ الأمني. وعلى الرغم من أن جيش المهدي قد انحل منذ ذلك الوقت وفقد معظم سيطرته في البصرة، لا تزال المدينة تعاني من تدخلات قبلية وشبه مافياوية. عندما غادرت معظم عناصر قوات الأمن العراقية لمحاربة داعش، بقي ٨,٠٠٠ جندي و ٥٠٠ ضابط شرطة في المدينة، مما وفر فرصة مثالية لازدهار المجموعات المسلحة غير الحكومية، وبشكل رئيسي العصابات الإجرامية والقبائل، وبعضها على صلة بوحدة الحشد الشعبي. حكم القانون غير موجود تقريباً في المنطقة: فعمليات السطو المسلح، وحروب النفوذ بين القبائل، والتفجيرات التي تهدف إلى التخويف والابتزاز تحدث دائماً^{٢١} ولكونها مركز

٣٠ ديززي هورفات، أندراس؛ غاستون، إيريك؛ تقرير «من هي هذه القوات: وقائع سريعة عن القوات المحلية والقوات الخاضعة

لسيطرة الدولة»، المعهد العالمي للسياسات العامة (على الإنترنت)، آب/أغسطس ٢٠١٧.

٣١ خدمات يوتيكا ريسك: «داخل السياسة العراقية»، العدد ١٧١، شباط/فبراير ٢٠١٧.

تجارة المخدرات في العراق، تنتشر الجرائم البسيطة والحزاقات القبلية في البصرة. يُطلب من الناس في المدينة دفع رسوم لتوفير الحماية والاتصال بالقبائل فيما يتعلق بمسائل العدالة. علاوة على ذلك، تنظم هذه القبائل الوصول إلى الميناء بالإضافة إلى تلتزم العقود الحكومية المتعلقة بالنفط والكهرباء.^{٣٢} بعد انتهاء القتال ضد داعش، من المفترض أن يعود المقاتلون الشباب في وحدات الحشد الشعبي إلى المدينة. ومع وضعهم القانوني الجديد ونفوذهم السياسي، من المحتمل أن تزداد قوة هذه الميليشيات السابقة التي تحولت إلى مجموعات شبه عسكرية معترف بها من الدولة.

تعمل قوات الحشد الشعبي في العديد من المناطق السنية المحررة مثل قرقوش وتكريت، أو حتى الموصل - على الرغم من ادعاءات عدم وجودهم في المدينة.^{٣٣} تمكنت منظمة بدر من الوصول إلى قنوات الحكم الرسمية في ديالى من خلال المحافظ المثني التميمي الذي هو عضو في هذه المنظمة.^{٣٤} من الناحية الفنية، قوات الحشد الشعبي ليسوا ميليشيات، لكن أصولهم وطبيعتهم تجعل من غير الممكن التنبؤ بتصرفاتهم ولا يمكن السيطرة عليهم: فتحولهم إلى قوات معترف بها شرعاً من الدولة لم يترجم إلى خضوعهم لسيطرة الدولة. وقد ترجمت الطبيعة المحلية والقبلية لجماعات الحشد السنية واليزيدية والتركمانية إلى فصائل تتبع قادة معينين، ولا تتبع دائماً أوامر الدولة مثل حرس نينوى الذين يرأسهم أثيل النجيفي. على الرغم من دمجهم في الحشد الشعبي، لكن النجيفي وحرسه تحددوا أحياناً أوامر بغداد كما كان واضحاً في تموز/

٣٢ شفايتزر، ماثيو: «مستقبل البصرة المهمل»، مركز التعليم من أجل السلام في العراق (على الإنترنت)، أيلول / سبتمبر

٢٠١٧.

٣٣ ديززي هورفات، أندراس؛ غاستون، إريك: «العراق بعد داعش: تحليل لقوات الأمن المحلية والمختلطة والخاضعة لسيطرة

الدولة»، المعهد العالمي للسياسات العامة (على الإنترنت)، آب/أغسطس ٢٠١٧.

٣٤ شتاينبرغ، غيدو: «منظمة بدر»، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، (تعليق المعهد على الإنترنت)، تموز/يوليو ٢٠١٧.

يوليو ٢٠١٧، عندما اشتبكت وحدات الحشد الشعبي مع حرس نينوى في الموصل.^{٣٥} في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدرت الدولة مذكرة توقيف بحق النجيفي بعد إعلانه أن حرس نينوى سيستولي على أمن المدينة. وفي مثال آخر، تتعرض باستمرار قوافل المساعدات في الأنبار ونيوى للتوقيف ويطلب منها دفع رسوم أو تُسرق كميات صغيرة من حمولتها من قبل مختلف الفصائل المسلحة. وقد أقاموا نقاط تفتيش غير قانونية للتدقيق بالأسماء السنية وحتى ساهموا باختفاء و اغتيال الناس دون اتباع الإجراءات القانونية المناسبة.^{٣٦} تنعم الجماعات المسلحة غير الحكومية في الأراضي المحررة بقدر غير مسموح به من الحرية، وتتصرف في بعض الأحيان ضد أوامر الدولة، وبالتالي تضعف سيطرة الدولة.

واستناداً إلى بغداد، فإن الحشد الشعبي غير موجود في الموصل التي تسيطر عليها القوات الحكومية رسمياً. ولكن الحقيقة تبدو مختلفة: تقدر قوات الأمن في نينوى أن ٣٠-٤٠ مجموعة مسلحة كانت تعمل في المدينة في أوائل عام ٢٠١٧،^{٣٧} ومن المحتمل ان يكون عددها قد ارتفع. والعديد من هذه المجموعات هي إما فصائل من الحشد الشعبي أو قوات قبلية محلية ذات أصول طائفية مختلفة وتشمل بعض الجماعات المعروفة أنها موجودة في المدينة حالياً: حرس نينوى، حشد الشبك، قوات بدر وكتائب حزب الله، وغيرها من العصابات الإجرامية الأصغر حجماً.^{٣٨} السرقات، ونقاط التفتيش، وتقديم الخدمات بشكل غير رسمي، وأعلام بدر وكتائب حزب الله في جميع أنحاء المدينة كلها

٣٥ علي ، سنفر: «اندلاع القتال بين القوات العراقية في الموصل، والإصابات المبلغ عنها»، كردستان ٢٤ (على الإنترنت)، ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٧.

٣٦ مقابلة الكاتبة مع أرندت فريش، رئيس البعثة لمنظمة إعادة الإعمار والإغاثة الدولية (RRI)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٣٧ شفايتزر ، ماتيو: «تحديات السلام في عراق ما بعد داعش»، المرصد العالمي لمعهد IPI (على الإنترنت)، حزيران/يونيو ٢٠١٧.

٣٨ غاستون ، إيريك: «تقرير الموصل»، المعهد العالمي للسياسات العامة (على الإنترنت)، آب/أغسطس ٢٠١٧.

تسلط الضوء على مقدار حرية العمل التي تتمتع بها هذه الجماعات في الموصل. يتضح غياب وجود الدولة إلى حد كبير عندما يتعلق الأمر بإجراءات التعامل مع المشتبه بانتمائهم إلى داعش في المدينة. تستخدم وحدات الحشد الشعبي في الموصل آلياتها الخاصة للتدقيق الأمني، وتعتقل الأفراد بموجب قائمة غير رسمية. هذه الاعتقالات ليست مسموحة من الدولة، وتضطر قوات الأمن النظامية أن تهاجم جماعات الحشد لتحرير المعتقلين.^{٣٩} وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تنجح في تحريرهم، غير أن قدرة الحشد الشعبي على الاعتقال والاحتجاز تظهر سيطرة الحكومة الضعيفة عليهم.

وفي حين أن بعض المجموعات المسلحة غير الحكومية قد أعلنت عن نيتها بتسليم الأسلحة الثقيلة والأراضي، لكن استمرار ظهور عناصر الفصائل المسلحة سيؤدي على الأرجح إلى استمرار وجود الجماعات المسلحة غير الحكومية مع الحد الأدنى من الرقابة. يتضح ذلك من خلال الإعلان الخاص لحركة حزب الله بتسليم «الأسلحة الثقيلة» فقط، وليس جميع الأسلحة. وأعلن الصدر أن سرايا السلام التابعة له، التي خلفت جيش المهدي، ستستمر في المحافظة على الأمن في المرقد المقدس في سامراء.^{٤٠} ورداً على هذه الجماعات المسلحة غير الحكومية الأكبر حجماً، شكّل السكان في الموصل ميليشيات صغيرة في الأحياء لمواجهة التأثير الخارجي،^{٤١} مما أوجد دورة من الجماعات المسلحة غير الحكومية التي يؤدي وجودها إلى تكاثر انتشارها. تظهر رغبة مجموعات الأقليات في فرض أمنها الخاص وكذلك جهود تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة إلى أن الجماعات المسلحة غير الحكومية محتمل ان تحتفظ

٣٩ مقابلة الكاتبة مع ماثيو شفاينزر، باحث في مركز التعليم من أجل السلام في العراق (EPIC)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ٤٠ الدروي، مينا: «رجل الدين الشيعي الأعلى في العراق يأمر المقاتلين بنزع سلاحهم بعد هزيمة داعش»، ذي ناشيونال (على الإنترنت)، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤١ شفاينزر، ماثيو: «تحديات السلام في عراق ما بعد داعش»، المرصد العالمي لمعهد IPI (على الإنترنت)، حزيران/يونيو ٢٠١٧.

بسلطتها في المناطق التي تعمل ضمنها في المستقبل القريب.^{٤٢}

المشاركة السياسية

من الأحداث الفريدة جداً، ولكنها تحصل على نطاق واسع في العراق، تسلل المجموعات المسلحة غير الحكومية إلى عالم السياسة أو المشاركة غير الرسمية فيه. فالحكم البديل الذي يفهم عموماً انه منفصل ومستقل عن الدولة، هو أكثر تعقيداً في العراق. فبدلاً من تطوير أنظمة حكم موازية، تسلت العديد من الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى الوزارات وسيطرت عليها، مما ساهم في تقويض سلطة الدولة. بعد عام ٢٠٠٦، فاز الصديرون بمقاعد في مجلس النواب، التي منحتهم قدرة أكبر للوصول إلى الموارد وكذلك التأثير على الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى. واليوم، وزير الداخلية قاسم الفرجي هو عضو بارز في منظمة بدر وأصبحت مراكز الشرطة مليئة بأعضاء منظمة بدر بدلاً من العناصر التي ترتدي زي الشرطة.^{٤٣} وتواجه المؤسسات السياسية المحلية في البصرة تحدياً مماثلاً لأن جميع المكاتب الحكومية تقريباً «خاضعة لسيطرة الأحزاب السياسية التابعة، بطريقة أو أخرى، للحشد الشعبي».^{٤٤}

بعد انتهاء الحرب العسكرية على داعش وسعي الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى المحافظة على نفوذها، ستحوّل هذه الجماعات أولوياتها إلى المشاركة السياسية. ومن المحتمل أن يزداد عدد المسؤولين، وعلى الأرجح الوزراء، الذين لهم علاقات مع الجماعات المسلحة غير الحكومية في عام ٢٠١٨، بعد فوز تحالف فتح الهادي العامري، زعيم منظمة بدر، بـ ٤٧ مقعداً في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨. قبل

٤٢ مقابلة الكاتبة مع كائي أوتن، الصحافية التي تعمل في كردستان العراق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٣ شتاينبرغ، غيدو: «منظمة بدر»، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، تعليق المعهد (على الإنترنت)، تموز/يوليو ٢٠١٧.

٤٤ مقابلة الكاتبة مع فاطمة البهادلي، جمعية الفردوس، البصرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الانتخابات، حصلت عصائب أهل الحق، وهي أول ميليشيا تحولت إلى حزب سياسي، على ترخيص للمشاركة في العملية السياسية. وتبعت ذلك موجة من الاستقالات في صفوف قادة الحشد الشعبي وقيام فصائل الحشد الشعبي بتسليم أسلحتها إلى الدولة (بدر، العصائب، والصدريين) بنيت واضحة كانت المشاركة في العملية السياسية. ويشكل إنشاء ائتلاف الفتح، الكتلة السياسية المؤلفة من جماعات موالية لإيران مثل منظمة بدر، عصائب أهل الحق، المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، سرايا الخراساني، حركة النجباء، كتائب حزب الله وكتائب جند الإمام، دلالة واضحة على انخراط الجماعات المسلحة غير الحكومية في العمل السياسي.

لقد أدى تسييس الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى إثارة جدل من المتوقع أن يستمر لأن قادة هذه الميليشيات السابقة والحشد الشعبي سيحتفظون بشكل شبه مؤكد بالسيطرة غير المباشرة للجماعات المسلحة التي صعّدوا معها إلى السلطة. هناك احتمال كبير بأن تنجح هذه الجماعات المسلحة في الاستيلاء على العملية السياسية والسيطرة على وزارات مهمة وعلى الأموال الحكومية. إذ بمجرد دخولها الحكومة، سيكون هناك آليات قليلة لفرض الضوابط والتوازنات على هذه الفصائل المسلحة.

العلاقة بين الجماعات المسلحة غير الحكومية، والحكم البديل، والتنمية المستدامة

من خلال استخدامها الحكم البديل كوسيلة لتغيير ميزان القوى وزيادة سيطرتها على السكان والأراضي، أجرت الجماعات المسلحة غير الحكومية تسييساً قوياً للمسائل المتعلقة بالأراضي والأمن والحصول على الضروريات الأساسية. وفي حين أنها لا تحل محل الدولة بالكامل، إلا أنها تتحداها وتضعفها وتزيد

من انقسامها. حتى يومنا هذا، أتبعَت هذه الجماعات معظم أوامر العبادي، لكن سيطرة الحكومة عليها محدودة للغاية في الواقع. ولزيادة درجة تعقيد تأثيرها المحتمل على إعادة الإعمار، تتنافس هذه الجماعات الآن للوصول إلى أعلى شكل من أشكال السلطة في البلاد: التمثيل السياسي. وبالتالي، من الضروري دراسة تأثيرها المحتمل على العناصر التي تتوقف عليها التنمية المستدامة، وهي السلام والتحسينات الاجتماعية والاقتصادية وقدرة الدولة.

تأثير الخدمات التي تقدمها الجماعات المسلحة غير الحكومية على السلام

لا شك أن الجماعات المسلحة غير الحكومية هي سبب لعدم الاستقرار في العراق. ولديها تاريخ من العنف ضد الجماعات المسلحة الأخرى والسكان المدنيين. بعد الغزو الأميركي، ارتكبت الميليشيات أسوأ أعمال العنف والقتل الطائفية، لا سيما جيش المهدي التابع للصدر، الذي قام منذ ذلك الحين بتغيير اسمه إلى سرايا السلام.^{٥٥} ومع ذلك، فإن إرث ماضيهم العنيف لا يزال يلاحقهم. وبينما تقوم الجماعات المسلحة غير الحكومية بتقديم الخدمات لمجتمعات معينة وحمايتها، غير أنها تحتاج إلى المطالبة بالأراضي والتمويل للقيام بذلك. وقد تسببت السيطرة على الأراضي التي حصلت عليها الجماعات المسلحة وحافظت عليها بالقوة في الكثير من النزاعات. تشمل الأمثلة الأخيرة القتال في منطقة توزخورماتو (محافظة صلاح الدين) بين القوات الكردية والتركمانية المدعومة من قوات الحشد الشعبي، والقتال بين لواء حشد الثلاثين (الشبك مع روابط بمنظمة بدر) ووحدات حماية نينوى في قرقوش،^{٥٦} واشتباكات

٤٥ كلارك، مايكل ديفيد. منصور، ريناد: «هل مقتدى الصدر جيد للعراق؟»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط (على الإنترنت)، آذار/مارس ٢٠١٦.

٤٦ مقابلة الكاتبة مع كاثي أوتن، صحافية مقر عملها في كردستان العراق، كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧.

في الموصل في تموز/يوليو ٢٠١٧ بين حرس نينوى وفصيل من الحشد الشعبي.^{٤٧} في توزخوراتو، أدت عمليات خطف وقتل التركمان، والاعتقال غير القانوني للسنة، وتدمير المنازل والممتلكات إلى جعل السلام مستحيلاً.^{٤٨} وفي الموصل أيضاً، تسببت حالات الاختفاء القسري لأفراد يشته بانتمائهم إلى داعش في انتشار الخوف بين السكان المدنيين، مما أدى إلى مواجهات مسلحة مع جهاز مكافحة الإرهاب في العراق.^{٤٩} كانت المواجهات تحصل بين الجماعات المسلحة والجيش العراقي حتى قبل إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش، ولا سيما في سنوات ٢٠٠٠ بين جيش المهدي والجيش العراقي. في ذلك الوقت واليوم، تخلق هذه التوترات مناخاً من انعدام الأمن وتعيق عودة النازحين وتؤخر مشاريع إعادة الإعمار.

من المستبعد أن تكون هناك مشاريع إعادة إعمار واستثمارات في مناطق يشكل فيها العنف حدثاً يومياً. فقد ذكر أحد النشطاء في البصرة أن العنف في المدينة هو نتيجة مباشرة للمشاحنات القبلية حول الوصول إلى الطرق والغذاء والعمل. وأوضح الناشط أن الميليشيات غير المقيدة، المرتبطة بالقبائل، تسمح استقرار المدينة، وبالتالي تجعل الحياة اليومية خطيرة. منذ عام ٢٠١٥، تم تسجيل ٣٠٠ جريمة خطيرة شهرياً في البصرة بسبب انتشار الميليشيات والعصابات الأصغر حجماً في أماكن مثل الموصل والبصرة والابتزاز والنهب والخطف في سبيل الفدية وتهريب النفط وفرض الضرائب على السكان، وهذه

٤٧ علي، سنغر: «اندلاع القتال بين القوات العراقية في الموصل، والإصابات المبلغ عنها»، كردستان ٢٤ (على الإنترنت)،

٢١ تموز/يوليو ٢٠١٧.

٤٨ فان دين تورن، كريستين: «انتظار ساعة الظهر في براري العراق»، فورين بوليسي، نقاش (على الإنترنت)، شباط/فبراير

٢٠١٦.

٤٩ مقابلة مع ماثيو شفايتزر، باحث في EPIC (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

أساليب تستخدمها الجماعات المسلحة الشبيهة بالمافيات لتمويلها الذاتي.^{٥٠} تؤدي هذه الأنشطة إلى خلق حالة من عدم الاستقرار والخوف الشديدين، وشل حركة المجتمعات المحلية وتطبيع العنف. لا توجد عدالة ولا مساءلة ولا رقابة، مما يزيد من إضعاف الاستقرار الضعيف أصلاً في هذه المناطق. يعتمد السلام في العراق على توفر قدر معين من حكم القانون الذي من دونه لن يكون الجهد الانمائي فعالاً.

والجانب الآخر للجماعات المسلحة الذي يزعزع الاستقرار هو أنها في بعض الحالات تعمل بالوكالة عن دول أخرى أو تتلقى الدعم من قوى خارجية، التي تسعى إلى استخدامها من أجل تعزيز مصالحها الخاصة. في هذا السياق، غالباً ما تتجلى التوترات بين القوى الإقليمية كحرب بالوكالة في بلدان أخرى. فالعديد من مجموعات الحشد الشعبي الأكبر حجماً، مثل منظمة بدر وكتائب حزب الله، تعود أصولها إلى إيران حيث كان مؤسسوها منفيين خلال حكم نظام صدام حسين. وهي الأفضل تجهيزاً وتنظيماً، بسبب الدعم الذي تتلقاه من فيلق الحرس الثوري الإيراني. وقد يؤدي تشديد القبضة الإيرانية على العديد من الجماعات المسلحة إلى زيادة عدم الاستقرار في العراق لعدد لا يحصى من الأسباب. أولاً، يمكن أن يثير اضطرابات مدنية، لا سيما في المناطق السنية. فكلما ازداد تورط التدخل الإيراني، كلما أصبح المجتمع الشيعي أقوى على حساب السنة، أو هكذا يعتقد السنة. ثانياً، يمكن للصدر، الذي هو معارض صريح للوجود الإيراني في العراق، أن يحشد مؤيديه مما يؤدي إلى صدامات بين الشيعة. وأخيراً، يُنظر إلى الوجود الإيراني في العراق كجزء من جهوده لتوسيع دائرة نفوذه في المنطقة، مما قد يزيد من احتمال نشوب نزاعات داخلية بين

٥٠ وليامز، فيل: «المنظمات العنيفة غير الحكومية والأمن الوطني والدولي»، العلاقات الدولية وشبكات الأمن (على الإنترنت)،

الجماعات المؤيدة والمناهضة لإيران، فضلاً عن الاشتباك مع الجيوش الأجنبية المتمركزة في العراق، مثل الولايات المتحدة.

كما أن الجماعات المسلحة غير الحكومية تسيء إلى السلام لأنها تعزز الانقسامات الاجتماعية على المدى الطويل. فطبيعتها الاستيعادية تعيق المصالحة أو تعمل ضد مجموعات محددة على أسس عرقية أو طائفية. وفي حين كان هناك قدر لا بأس به من الاقتتال الطائفي بسبب تعدد الجماعات المسلحة، كانت هذه الجماعات المسبب الرئيسي للعنف الطائفي. وقد اتهمت جماعات الحشد الشعبي تحديداً بارتكاب جرائم طائفية ضد السكان السنة في المناطق المحررة مثل ديالى والأنبار وصلاح الدين. وتم الإبلاغ عن حالات اختفاء قسري وعمليات قتل انتقامي وتعذيب وتدمير للمنازل بعد تحرير مدن مثل الفلوجة والرمادي والموصل.^{٥١} وتزداد الادعاءات عن وجود مراكز اعتقال غير قانونية واعدامات غير شرعية لأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية المشتبه بهم، مما يثير خوفاً واسعاً بين السكان في شمال العراق. وقد أدى هذا الأمر إلى اعتقاد السُّنة بأنهم مستهدفون لأسباب طائفية. يظهر الاستياء الناجم من الوجود الظاهر للرموز الشيعية حول الموصل إلى مدى هشاشة السلام وضآلة ما قد يتطلبه الأمر لعودة المدينة إلى العنف.^{٥٢} هذه الأنواع من الحوادث لا تؤدي إلا إلى تعزيز الفجوة الاجتماعية التي أصابت البلاد في العقود الأخيرة.

يشكل عدم الاستقرار، سواء بسبب النزاعات الإقليمية أو النفوذ الأجنبي أو الديناميكيات الطائفية، عقبة لا يمكن تجاوزها بوجه السلام، الذي هو في حد ذاته شرط أساسي للتنمية الدائمة. تعتمد قدرة الجماعات المسلحة

٥١ انظر «العراق» تحويل الرؤية العمياء: تسليح وحدات التعبئة الشعبية»، منظمة العفو الدولية، (على الإنترنت)، كانون الثاني/

يناير ٢٠١٧.

٥٢ مقابلة الكاتبة مع كاثي أوتن، صحافية مقرها في كردستان العراق، كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧.

على ارتكاب أعمال العنف اعتماداً كاملاً على طابعها العسكري، ومن غير المحتمل أن تجرّد من أسلحتها بشكل دائم في المستقبل القريب. ففي أماكن مثل البصرة، وحتى تصبح هناك سيطرة حكومية أكبر، ستواصل الجماعات المسلحة التنقل بحرية مستخدمة العنف للبقاء في السلطة. يستطيع لواء تحرير الجولان الذي تم إنشاؤه حديثاً أن يزيد من تقويض جهود السلام، لأنه قد يقوم بحشد المزيد من الشبان في جنوب العراق. وهناك بالفعل تقارير تقول إن مجموعات من الحشد الشعبي في البصرة تحشد الشبان بهدف «تحرير فلسطين»^{٥٣}. وعلى الرغم من أن هذه الجهود قد لا تؤدي إلى أعمال ملموسة ضد إسرائيل إلا أنها تكرر الروايات وتعزز الشعور النفسي باستمرار الصراع. لم تخدم الجماعات المسلحة في العراق حتى الآن سوى في تقوية حدود الهوية السامة، وتجنيد الشبان، وزعزعة الاستقرار في المناطق الهشة أصلاً، وبالتالي عرقلة تحقيق السلام في البلاد.

تأثير الخدمات التي تقدمها المجموعات المسلحة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

أثرت أعمال العنف وعدم الاستقرار التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير الحكومية في سائر أنحاء العراق بصورة سلبية على نوعية الحياة وسبل العيش والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمدنيين. فعلى سبيل المثال، تهدد الصراعات المتزايدة بين القبائل في البصرة إنتاج النفط - شريان الحياة في العراق - لأنهم يتقاتلون على الأراضي الزراعية والممتلكات، وحتى على العقود الحكومية. وهذه الاشتباكات بين الجماعات المسلحة تهدد أكثر من سبل العيش، فهي تعرّض الاقتصاد العراقي بمجمله للخطر. أدى العنف المستمر إلى

تغيير مدينة الصدر، مما أثر وبشدة على الظروف الاقتصادية وجعل حصول الناس على دخل مستقر وكريم أمراً مستحيلاً. سعت الجماعات المسلحة من خلال أعمال العنف في سائر أنحاء العراق إلى استهداف سبل معيشة الناس، مثل قيام الجماعات المسلحة بإشعال ١٥٠ حريقاً دمر البساتين في جميع أنحاء ديالى في صيف ٢٠١٧. ويعتقد أنه تم إشعال هذه الحرائق كجزء من خطة أكبر لتهجير السكان.

لقد أثر وجود الجماعات المسلحة غير الحكومية أيضاً على الشركات التجارية المحلية والشبكات الاقتصادية، سواء عبر نقاط التفتيش غير القانونية أو تحصيل الإيجارات أو رسوم الحماية أو الرشاوى.^{٥٤} في البصرة، ارتفعت رسوم «التصريح» إلى ١٠,٠٠٠ دولار بعد عام ٢٠١٤، وازدادت التهديدات بالطرده والعنف الجسدي، مما أدى إلى إفلاس العديد من الشركات.^{٥٥} وبالمثل، تظاهر سائقو الشاحنات في محافظة ديالى ضد الابتزاز والتهديد في ميناء وجمارك في صفرا الذي تسيطر عليه الميليشيات. وفي بيجي، دمرت ونهبت الميليشيات أكبر مصفاة نفط في العراق، مما هدّد القطاع الاقتصادي الوحيد الذي أبقى العراق واقفاً على قدميه.^{٥٦} وفي مدن مثل الموصل، كانت هناك سلسلة من السرقات وعمليات النهب الصغيرة النطاق التي نفذتها عصابات إجرامية مثل الجماعات المسلحة غير الحكومية. وأفادت التقارير ان العيادات الصحية أُجبرت على شراء اللوازم التي سرقتها الميليشيات، مما أدى إلى إجهاد القطاع الصحي غير الموجود تقريباً. كما أثرت طلبات الحصول على الفدية تأثيراً

٥٤ انظر ماتيو- كونتوا، سارة: «نحو الانتعاش الاقتصادي والأمن الغذائي في عراق ما بعد داعش. إطار عمل للحكم خلال

المضي قدماً»، معهد الدراسات الإقليمية والدولية، جامعة السليمانية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥٥ انظر شفايتزر، ماثيو: «مستقبل البصرة المهمل»، مركز التعليم من أجل السلام في العراق (على الإنترنت)، أيلول/سبتمبر

٢٠١٧.

٥٦ مقابلة الكاتبة مع اندارس درزي-هورفات، المعهد العالمي للسياسات العامة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

شديداً على العراقيين الذين لا ينعمون بالرخاء أصلاً. على المستوى العام، فإن هذا يعيق الاقتصادات المحلية وعلى المستوى الجزئي، يهدد معيشة الناس. ويؤثر أيضاً وجود الجماعات المسلحة ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية على البيئة الاقتصادية العامة، ومن المفترض أن يكون هذا التأثير سلبياً لأنها تعمل في السوق السوداء وتمارس أساساً أنشطة غير مشروعة.^{٥٧}

ولعل التأثير الأقل وضوحاً للمجموعات المسلحة غير الحكومية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية هو تأثير تقديم الخدمات غير الحكومية على الفقر والمساواة والتنمية. وبالنظر إلى أن السكان الذين تقدّم لهم مهمشون ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية، فمن المنطقي أن يساهم توفير الخدمات المحلية في تحسين سبل العيش وتخفيف الفوارق ومنح الناس إمكانية الوصول إلى الخدمات والفرص التي لم تكن لديهم لولا ذلك. في الواقع، لا يوجد أي ترابط مثبت بين الخدمات البديلة وخفض الفقر.^{٥٨} في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على سبيل المثال، أُصيب طفل بالإعاقة وتوفي شخص مُسنّ بسبب إعطائهم أدوية غير مناسبة من عيادات صحية غير رسمية في مدينة الصدر. تعمل هذه الأنواع من العيادات بدون تراخيص أو إشراف، وتُرتكب في بعض الأحيان أخطاءً قاتلة. تضر الخدمات المقدمة من غير الدولة بالعدالة الاجتماعية والمساواة والتماسك الاجتماعي والمساواة. فالعدالة في الحصول على هذه الخدمات تتضرر لأن توفيرها يكون مشروطاً - من وإلى أي حد يحصل المرء على التغطية يتوقف على الانتماء الطائفي، أو الصلات أو النشاط السياسي. عندما كانت حركة الصدر مشاركة إلى حد كبير في تقديم الخدمات، لم تقدم

٥٧ ، ليلي وايت لويس: «الجماعات المسلحة غير الحكومية، الصحة والرعاية الصحية»، مركز الأمن الصحي العالمي، شتام

هاوس، ملخص الطاولة المستديرة (على الإنترنت)، آذار/مارس ٢٠١٥.

٥٨ مورفاريدي، بهروز: «سياسات العمل الخيري والحكم الاجتماعي: حالة تركيا»، في المجلة الأوروبية لأبحاث التنمية، المجلد.

٢٥، العدد ٢، الصفحات ٣٠٥-٣٢١، شباط/فبراير ٢٠١٣.

الخدمات سوى للمجتمعات الشيعية مثل مدينة الصدر والبصرة - قلب قاعدتها في الجنييد. فالجماعات المسلحة - بما في ذلك حركة الصدر - لا يشمل الجميع في تقديم خدماتها، وترسخ الظلم الاجتماعي، وشبكات الرعاية والمحسوبة، وجميعها عقبات لا يمكن تجاوزها بالنسبة للتنمية المستدامة. في نهاية المطاف، وبدلاً من تقدم خطوة باتجاه المزيد من التغطية الشاملة، تساهم الجماعات المسلحة، عندما تعمل كمزود خدمات، في استدامة ديناميكيات موجودة من قبل، ولم يكن تأثيرها على المدى الطويل سوى سلبياً على الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية والفقير. واليوم، عندما تقدم الخدمات من أطراف غير الدولة - رغم أن ذلك لا يزال في مراحله الأولية - تتكرر أنماط الظلم الاجتماعي وحدود الهوية التي أدت إلى تشكيل وظهور داعش.

تأثير تقديم الخدمات من قبل الجماعات المسلحة على قدرات الدولة

يؤدي الحكم البديل الذي يأتي على شكل السيطرة على الأرض وتوفير الأمن وتقديم الخدمات الى الحد من قدرة الدولة العراقية على ممارسة النفوذ وتقويض عملية بناء الدولة.^{٥٩} تُستخدم الخدمات كوسيلة لتحقيق غاية - للحصول على دعم شعبي في مكان يمكن فيه تحدي صلاحيات السلطة. إذا لم تكن الجماعات المسلحة تهدف الى الاستيلاء على الحكم، فغالباً ما يكون هدفها إعادة توزيع السلطة ووضع نفسها في مواقع السلطة. تُتيح الخدمات لتلك الجماعات المسلحة احتكار ولاء الناس، ونزع الشرعية عن الدولة كجهة فاعلة ضرورية. لقد كان هذا الأمر صحيحاً بشكل خاص في أماكن مثل مدينة الصدر وجنوب العراق. وارتبط وجود شبكة المساعدة الاجتماعية التابعة للصدر بالتعبئة المكثف لمليشياته، والدعم الشعبي، والاضطرابات المدنية.

٥٩ بورطولوزي، عمر: «حزب الله: بين الإسلام والمجتمع السياسي - الحشد الشعبي وريادة المشاريع الاجتماعية في لبنان» مركز جون د. جيرهارت للأعمال الخيرية والمشاركة المدنية، الجامعة الأميركية في القاهرة (على الإنترنت)، شباط/فبراير ٢٠١٥.

وأصبحت المشاعر تجاه بغداد ترغب بالتخلي عنها ولم يعد الناس يريدون من الحكومة اتخاذ قرارات نيابة عنهم.^{٦٠} حاول رئيس الوزراء العبادي تنظيم المجموعات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى مواجهات مع الجيش، وإنشاء غرفة عمليات خاصة لمراقبة المجموعات في عام ٢٠١٥، وصدور الأمر التنفيذي رقم ٩١ عام ٢٠١٦،^{٦١} ومع ذلك، استمرت الجماعات المسلحة في أعمالها مع الإفلات من العقاب وإعاقة شرعية الدولة وإضعاف سلطتها. وتمثل مذكرة توقيف النجيفي في الموصل والغارة على مجموعات الحشد الشعبي واحتجاز الموصلين ووجود الرموز الإيرانية حول الموصل وارتفاع الإجماع في البصرة مجرد أمثلة قليلة حول نضال الدولة من أجل السيطرة على الجماعات المسلحة حتى تلك التي تعترف بها.

من المرجح أن تكون الجماعات المسلحة واحدة من أكبر تحديات العراق في السنوات القادمة، خاصة فيما يتعلق ببناء جهاز دولة قوي ودائم. غالباً ما تدور المناقشات حول أن الحكومة العراقية لا تحتكر الأمن ولا تتمتع بشرعية سياسية شاملة. عندما تبدأ الجماعات المسلحة المشاركة في الحكم البديل، فإنها تسلط الضوء على ضعف الحكومة وعدم قدرتها على رعاية السكان.^{٦٢} وعندما تستلم الحكم جهات من خارج الدولة، وخاصة الجماعات ذات الجناح العسكري، يصبح عمر الدولة على المحك. فمن خلال التلاعب والتهرب من القانون، يعرض هؤلاء غرض الدولة بالذات.

٦٠ انظر شفانيزر، ماثيو: «مستقبل البصرة المهمل»، مركز التعليم من أجل السلام في العراق (على الإنترنت)، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٦١ جبار، فالح؛ منصور، ريناد: «قوات الحشد الشعبي ومستقبل العراق»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (على الإنترنت)، نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٦٢ وليامز، فيل: «المنظمات العنيفة والأمن الوطني والدولي»، العلاقات الدولية وشبكات الأمن (على الإنترنت)، ETH زيورخ، ٢٠٠٨.

بالإضافة الى التعدي على شرعية الدولة، فإن الحكم من قبل جهات غير حكومية يضعف قدرة الدولة. بالنسبة إلى جيرانها، تعتبر الحكومة المركزية العراقية ضعيفة، مما يجعلها عرضة للتأثير الخارجي والضغوط الخارجية، وتهديد سيادتها الوطنية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب الجماعات المسلحة، وبعضها عملاء لدولة خارجية. في الواقع، عاش العامري في المنفى في إيران لسنوات عديدة وحارب إلى جانب الحرس الثوري الإيراني خلال الحرب الإيرانية - العراقية. وتقيم عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علاقات وثيقة مع قاسم سلیماني، ويتم تدريبها وتمويلها من قبل الحرس الثوري الإيراني. أما سرايا الخراساني فتحمل اسم المرشد الإيراني الأعلى وتمّ تشكيلها من قبل قائد إيراني. ويزعم أن جميع الدعم اللوجستي من إيران يُرسل ويوزع من قبل سرايا الخراساني.^{٦٣} وقد وصف زعيم حزب كتائب حزب الله، أبو مهدي المهندس، نفسه بأنه جندي قاسم سلیماني ويدعي أنه يحارب من أجل إيران.^{٦٤} لم يغير الوضع الرسمي لفصائل الحشد الشعبي، بعد تحولها الى قوات خاضعة لسيطرة الدولة، واقع هذه الجماعات - فغالباً ما يكون ولاؤها لإيران. ويتضح ذلك من خلال وجود عناصر ترتدي بزات قوات الباسيج الإيرانية في الموصل، وكتائب حزب الله التي تقاتل في سوريا مع نظام الأسد،^{٦٥} والطريق التي تربط العراق بسوريا وتبنيها حركة حزب الله بالوكالة عن إيران.^{٦٦} من الواضح أن إيران تمارس سيطرة على هذه الجماعات أكبر من الحكومة العراقية. إذا لم

٦٣ ديرزي هورفاث، أندراس؛ غاستون، إيريك: «من هي هذه القوات: حقائق سريعة حول القوات المحلية والقوات الخاضعة لسيطرة الدولة»، المعهد العالمي للسياسات العامة، تقرير (على الإنترنت)، آب/أغسطس ٢٠١٧.

٦٤ مجيديار، أحمد: «القائد الأعلى لميليشيا عراقية: القتال من أجل إيران تحت قيادة سلیماني هو نعمة من الله»، معهد الشرق الأوسط (على الإنترنت)، نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٦٥ تشولوف، مارتن: «الميليشيا القاتلة التي تسيطر عليها إيران تُحشد الرجال العراقيين للموت في سوريا»، الغارديان (على الإنترنت)، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤.

٦٦ دهغابيشيه، باباك: «الميليشيات العراقية التي تساعد إيران في شق طريقها إلى دمشق»، رويترز (على الإنترنت)، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

تكن الحكومات مسؤولة بشكل كامل، وإذا كانت أجنادات الدول الأخرى هي التي تُحدّد الديناميكيات السياسية، فإن بناء الدولة يصبح شبه مستحيل. سيؤدي النفوذ الإيراني إلى زعزعة استقرار الحكومة العراقية في سعيها لترسيخ سلطتها في المنطقة من خلال تفويض سلطة الحكومة العراقية وقدرتها على تقرير الشؤون الداخلية والخارجية.

وأكثر من مجرد تهديد سلطة الدولة، فإن رغبة الجماعات المسلحة غير الحكومية في المشاركة بالانتخابات سيترك الباب مفتوحاً أمام طهران لممارسة تأثير مباشر على السياسة العراقية. إذا اندمجت المجموعات المرتبطة بإيران في العملية السياسية، فمن المرجح أن تعطي الأولوية لمصالحها، التي تتوافق مع مصالح إيران أو تملئها إيران. في الماضي، عندما كان أعضاء الميليشيات يشغلون مناصب سياسية، كانت الموارد تحوّل والقرارات تتخذ وفقاً لمصالح الميليشيات. ومن المحتمل أن يظل هذا صحيحاً، خاصة بالنسبة للجماعات المرتبطة بإيران. وقد لا تكون العملية السياسية المتوترة أصلاً قادرة على التعامل مع الدمج الرسمي لمثل هذه المجموعات الطائفية.

الاستنتاج

هناك سوء فهم ثابت، إن لم يكن متوقعاً، عندما يتعلق الأمر بإعادة الإعمار المحلي، وهو أن الجهات الوحيدة المسؤولة هي الممولون الأجانب والدولة العراقية. من المفترض أن تأخذ تدابير التنمية الفعالة والمستدامة في الاعتبار جميع الجهات التي لها تأثير كبير على المستوى الوطني والمحلي، وتشمل في حالة العراق الجماعات المسلحة غير الحكومية. الحكم البديل الذي تمارسه هذه الجماعات، أي نزعة السيطرة على الأرض، وتقديم الخدمات، والمشاركة السياسية، سيكون له تداعيات مدوية على قدرة الدولة وسبل العيش والسلام

الدائم. عندما تقوم الجماعات المسلحة بتوفير الأمن وتقديم الخدمات، الذي يجب أن يندرج تحت مسؤولية الدولة، سيؤدي ذلك الى إضعاف قدرة الدولة وتحدي سلطتها وقدرتها على العمل بشكل صحيح. وقد أنتج السلوك المفترس غير المقيد لهذه الجماعات إلى بيئة اقتصادية أقل من المرغوب بها، مما يعيق تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل. وأخيراً، عندما تعمل هذه الجماعات كهيئات حاكمة، سيزيد ذلك من استقطاب المجتمع العراقي وسيعيق أيضاً عملية المصالحة، وبالتالي، استدامة إعادة الإعمار.

لسوء الحظ ان هذه المناقشات الحالية حول إعادة الإعمار لم تركز على هذه القضايا أو على دور المجموعات غير الحكومية في هذه العملية نفسها. وقد بدأت المنظمات غير الحكومية في الإبلاغ عن المشاكل مع الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تجبرها على دفع رسوم وتثير صعوبات فيما يتعلق بمنحها الإذن للعمل في مناطق مثل الأنبار.^{٦٧} هذه الجماعات التي أصبحت أكثر من مجرد جهة فاعلة لأخذها بالاعتبار والعمل حولها، بدأت المشاركة بنشاط في عملية إعادة الإعمار. ففي نينوى، قام حشد شبك بتأمين التمويل لإعادة بناء ضريح يونان. وفي البصرة، تقود اثنتان من أقوى القبائل أكبر شركات المقاولات الإنشائية، وتسيطر بشكل فعال على كيفية تخصيص الأموال والعقود. كما قامت الوحدات الهندسية للحشد الشعبي مؤخراً بإصلاح الطرق والمجاري الصحية والمجاري المائية في المنطقة، وعلى الأرجح لزيادة الدعم الشعبي وترسيخ دورها في الحياة العامة والحياة السياسية.^{٦٨} وستكون مشاركة الجماعات المسلحة في بناء العراق على نفس الخطوط كتوفير خدماتها وأمنها: من خلال شبكات المحسوبية الطائفية. يشكو السكان المحليون في الأنبار

٦٧ مقابلة الكاتبة مع عبد الله زين العابدين، عضو «تطوع معنا»، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٦٨ خدمات يوتيكريس: «داخل السياسة العراقية»، العدد ١٧٣، نيسان/أبريل ٢٠١٧.

من أن الأحياء التي يعاد بناؤها بشكل أساسي هي الأحياء التي يعيش فيها السياسيون أو زعماء القبائل أو الشخصيات النافذة. لذلك في المناطق الخاضعة لسلطة الجماعات المسلحة، يتعرض جوهر تفويض عملية التنمية للخطر. فعندما تحدد إمكانية الوصول بالهوية والانتماء، كيف يمكن أن تتم إعادة الإعمار بدون تغذية الفجوة الاجتماعية؟ الكتل الأساسية للتنمية الفعالة هي الاستدامة والشمول، وهما عنصران لا تجسدهما الجماعات المسلحة غير الحكومية. وبالطبع، فإن عملية إعادة الإعمار هي الآن في مراحلها الأولى، والتقلبات الشديدة في العراق تجعل التوقعات حول المستقبل ضعيفة. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أن عملية إعادة الإعمار الحقيقية ليست مجرد نهوض اقتصادي. إنها التخلي عن المعايير الاجتماعية والسياسية الهيكلية السابقة التي سببت الصراع الأولي.

سيكون واقع إعادة إعمار العراق بعد مرحلة الصراعات أنه، على المستوى الكلي، ستشارك فيه الجماعات المسلحة غير الحكومية. وقد أدت نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر أيار/مايو ٢٠١٨ إلى فوز ائتلاف الفتح بـ ٤٧ مقعداً، الذي جاء بالمركز الثاني ويليه ائتلاف النصر الذي فاز بـ ٤٢ مقعداً.^{٦٩} يضم ائتلاف الفتح أعضاء سابقين في الحشد الشعبي تحت قيادة هادي العامري، رئيس منظمة بدر. وبينما تخلى أعضاء ائتلاف الفتح عن مناصبهم في وحدات الحشد الشعبي، فإن العديد منهم سيظلون مرتبطين بها ومن المحتمل ان يكونوا مؤيدين لأجندتها. ونتيجة لذلك، فإن انتخابات ٢٠١٨ ستزيد فقط من إمكانية وصول وحدات الحشد الشعبي الأكبر حجماً إلى الموارد، ولا سيما منظمة بدر. كما أن نجاح الصدر في الانتخابات يدل على المشاركة الحتمية وغير القابلة للإلغاء للجماعات

٦٩ جورجى، مايكل؛ جلي، رايان. أيار / مايو ٢٠١٨. كتلة رجل الدين مقتدى الصدر تفوز بالانتخابات العراقية. رويترز.

المسلحة غير الحكومية في الجهاز السياسي. ورغم انه ليس الرئيسي السياسي الرسمي لتحالف سائرون، الائتلاف الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد، لكنه يعتبر زعيمه الفعلي، ويعدّ انتصار الائتلاف انتصاره هو. قد يكون هذا الأمر مزعجاً بشكل خاص لأن منصبه يسمح له بالعمل من دون قيود الدولة والرقابة المفروضة على المسؤولين الحكوميين. وبالتالي، سيكون من قبيل الوهم أن تعتقد الجهات الفاعلة في مجال التنمية أن إعادة الإعمار أو مشاريع التنمية الكبرى يمكن أن تتخطى هذه الجماعات، وأي جهود للقيام بذلك ستكون غير مجدية لأنها جزء من جهاز الدولة وستبقى كذلك. يظهر تحالف العبادي مع ائتلاف الفتح، رغم أنه لم يدم طويلاً، رغبة الحكومة الراسخة في العمل مع الأحزاب والشخصيات المنتسبة إلى الحشد الشعبي.^{٧٠} من أجل الحد من التأثير السلبي للجماعات غير الحكومية، من الضروري إعادة النظر في الطريقة التقليدية المتبعة لوضع تصور لإعادة الإعمار والتنمية، وعلى وجه الخصوص التنمية التقليدية القائمة على «النمو الاقتصادي» التي تستدعي تدفق الأموال الأجنبية مع حدٍ أدنى من الرقابة. فتحويل المليارات إلى الدولة لن يؤدي إلى تنمية فعالة أكثر مما كانت عليه في السنوات التي أعقبت الغزو الأميركي. سوف تتمكن هذه الجماعات المسلحة من الوصول إلى تلك الأموال، بدرجة أو بأخرى، لكونها جزء من جهاز الدولة. ومن المؤكد أن مجلس الوزراء الذي سيؤلف بعد انتخابات ٢٠١٨ سيتضمن قادة الحشد السابقين وسيمنحهم السيطرة على الوزارات والسلطة لتوزيع الموارد. لقد أثبت التاريخ أن التنافس على عقود إعادة الإعمار في المراحل اللاحقة للنزاعات مع الجماعات المسلحة غير الحكومية يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار والفساد، وخاصة في البلدان التي لا يوجد فيها خط واضح بين الجهات الحكومية وغير الحكومية.

٧٠ شتاينبرغ، غيدو: «منظمة بدر»، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، تعليق المعهد (على الإنترنت)، تموز/يوليو ٢٠١٧.

سوف تساهم عملية إعادة الإعمار من الأعلى إلى الأسفل في استدامة الحوافز التي تجعل الجماعات المسلحة هذه تتصرف بطريقة تهدد الاستقرار والسلام والتحسينات الاجتماعية والاقتصادية المحلية. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تركز المشاريع الإنمائية الممولة من الخارج على المبادرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية والمصالحة الوطنية كإطار للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، التي تساهم أولاً وقبل كل شيء في إيجاد فرص العمل. وفي الواقع، يجب أن تركز الجهود الرامية إلى تحييد التأثير السلبي للجماعات المسلحة غير الحكومية على خفض حوافز مشاركة ودعم هذه الجماعات، والعديد منها اقتصادي. إن دعوات القادة الغريبيين إلى تسريحهم، مثل تعليق ريكس تيلرسون بأن عليهم «العودة إلى ديارهم»،^{٧١} تفشل في أن تدرك أنه بدون سبل العيش أو الفرص الاقتصادية للعودة، لن يتوقف التسريح والحكم البديل. وبدلاً من المطالبة بالتسريح الفوري، يجب أن تعمل جهود التنمية الدولية على تعزيز الظروف التي يمكن أن يحدث فيها التسريح. ولهذا من الضروري التأكد من أن عملية إعادة الإعمار والتنمية لا تقتصر على المناطق المحررة. ففرص التجنيد للعديد من الجماعات المسلحة غير الحكومية تأتي من مدن مثل البصرة أو مدينة الصدر، حيث لا توجد فرص اقتصادية فعلية. يجب أن يشمل السلام المستدام وعملية إعادة الإعمار الفعالة هذه المناطق، التي من دونها ستستمر الاضطرابات وستصبح الجماعات المسلحة غير الحكومية أقوى.

٧١ كالين، ستيفن. لندي، جوناتان: «أذهبوا إلى بيوتكم، قال تيلرسون للمليشيات المدعومة إيرانياً في العراق»، رويترز (على الإنترنت)، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

إيزادورا غوتس

إيزادورا غوتس كانت سابقاً باحثة ضيفة لدى مكتب سوريا / العراق في لبنان لمؤسسة كونراد أديناور. وهي حالياً زميلة أبحاث في الجامعة الأميركية بالسليمانية في العراق. وهي تحمل شهادة في التنمية الدولية من معهد الدراسات العلمية في باريس ومتخصصة بالشرق الأوسط وحقوق الإنسان. تركز أبحاثها بشكل رئيسي على دور الجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرة الدولة في الشرق الأوسط والديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على إعادة الإعمار وبناء السلام.

